السياسية الامريكية تجاه افريقيا بين مكافحة الارهاب وتعزيز النفوذ الاقتصادي (٢٠٠١-٢٠٢١)

م.م. سهى سامي حسين

Suha.sami98@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى تحليل السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢١، من خلال التركيز على ثنائية مكافحة الإرهاب وتعزيز النفوذ الاقتصادي. فقد شكلت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول في مقاربة الولايات المتحدة للأمن في إفريقيا، إذ اتجهت إلى تعزيز وجودها العسكري والاستخباراتي في مناطق مثل القرن الإفريقي والساحل الإفريقي لمواجهة التنظيمات الإرهابية العابر للحدود. وفي الوقت نفسه، سعت الولايات المتحدة إلى تكثيف حضورها الاقتصادي عبر اتفاقيات تجارية واستثمارات استراتيجية، بهدف موازنة النفوذ المتصاعد لقوى دولية منافسة كالصين والاتحاد الأوروبي. ويخلص البحث إلى أن السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا اتسمت بازدواجية تجمع بين المقاربة الأمنية والاقتصادية، الأمر الذي جعلها أداة لتحقيق المصالح الأمريكية أكثر من كونها استجابة فعلية لأولويات التنمية والاستقرار في القارة.

US Policy Towards Africa: Between Counterterrorism and Enhancing Economic (Influence (2001-2021)

Assistant Lecturer Suha Sami Hussein

Suha.sami98@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

This study examines U.S. policy toward Africa between 2001 and 2021, focusing on the dual approach of counterterrorism and economic influence. The September 11 attacks marked a

turning point in Washington's perception of Africa's strategic importance, leading to an expanded military and intelligence presence in regions such as the Horn of Africa and the Sahel to confront transnational terrorist organizations. At the same time, the United States sought to strengthen its economic engagement through trade agreements and strategic investments, aiming to counterbalance the growing influence of other international actors such as China and the European Union. The research concludes that U.S. policy in Africa has been characterized by a duality that combines security and economic considerations, serving primarily as a tool to safeguard American interests rather than to address the continent's development and stability priorities.

المقدمة

شهدت القارة الإفريقية خلال العقود الأخيرة تزايدا ملحوظا في اهتمام القوى الكبرى ،وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تعزز هذا الاهتمام بشكل كبير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، التي شكّلت نقطة تحول في مسار السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أعادت ترتيب أولوياتها لتشمل قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب كمرتكز رئيسي في علاقتها مع دول العالم، بما في ذلك الدول الإفريقية.

إلى جانب الأهداف الأمنية، حيث ادركت الولايات المتحدة الامريكية الأهمية الاستراتيجية المتنامية لإفريقيا على الصعيد الاقتصادي، باعتبارها سوقاً واعدة للمنتجات الأمريكية، ومصدراً ذات اهمية عالية للمواد الخام والطاقة، بالإضافة إلى كونها مجالاً لمنافسة اقتصادية محتدمة مع قوى دولية صاعدة، وعلى رأسها الصين. وبهذا اضحت الاستراتيجية الامريكية في إفريقيا محكومة بثنائية واضحة وهي السعي لتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب من جهة، ومحاولة توسيع النفوذ الاقتصادي وضمان المصالح الأمريكية .

تتناول هذه الدراسة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٢١، مركزةً على تفاعل بُعدين رئيسيين هما البُعد الأمني المتعلق بمكافحة الإرهاب، والبُعد الاقتصادي المرتبط بتوسيع النفوذ الأمريكي في القارة. وتحاول الدراسة الوقوف عند ملامح هذه السياسة، وتحليل أدواتها، ورصد نتائجها، خاصة في المناطق الأكثر حساسية مثل الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي، حيث تتقاطع المصالح الأمنية والاقتصادية بشكل واضح.

إشكالية البحث

كيف وازنت الولايات المتحدة الأمريكية بين أهدافها الأمنية (مكافحة الإرهاب) وأهدافها الاقتصادية (تعزيز النفوذ الاقتصادي) في سياستها تجاه القارة الأفريقية في الفترة ٢٠٠١–٢٠٢١؟ وما مدى نجاحها في تحقيق هذا التوازن؟

فرضيات البحث:

اتبعت السياسة الأمريكية في القارة الأفريقية اثناء هذه الفترة إلى تغليب الاعتبارات الأمنية على الاقتصادية . الامر الذي ادى بها الى عدم تحقيق التوازن المطلوب بين مكافحة الارهاب وتعزيز التحية الاقتصادية في القارة مما اسهم في تعزيز نفوذ قوى اخرى في القارة مثل الصين وروسيا .

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من كونه يعالج تداخلاً بين بُعدين أساسيين في العلاقات الدولية: الأمن والاقتصاد، من خلال دراسة حالة القارة الإفريقية، التي اضحت مجالا للتنافس الدولي ومصدراً متجدداً للتحديات والفرص. كما أن البحث يسلّط الضوء على دور إفريقيا في السياسة الامريكية الخارجية ، في ظل التغيرات المتسارعة في النظام الدولي.

المبحث الاول السياق التاريخي والاستراتيجي للسياسة الامريكية تجاه افريقيا

تعتبرا فريقيا من القارات الخمس المهمة التي تمتاز بمظاهر عديدة اهمها التباين والتنوع والموقع الجغرافي المميز مما جعلها محل اطماع وتنافس القوى الكبرى لتحقيق مصالحها بهدف تأمين المستقبل بأعتبار القارة زاخرة بالثروات وان الولايات المتحدة الامريكية كانت من القوى العظمى التي تتنافس للحصول على موطئ قدم في القارة بما يحقق مصالحها الاستراتيجية وسنتناول خلفية العلاقة الامريكية الافريقية قبل عام ٢٠٠١

المطلب الأول: خلفية العلاقة الأمريكية الإفريقية قبل عام ٢٠٠١

لم تحظَ القارة الإفريقية بأولوية بارزة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية قبل عام ٢٠٠١، مقارنةً بمناطق ذات اهمية استراتيجية كأوروبا والشرق الأوسط وآسيا. ومع ذلك، فقد ارتبطت العلاقة بين الولايات المتحدة وإفريقيا بعدد من المحطات والتوجهات التي شكلت ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة في تلك المرحلة.

اذ كانت القارة الافريقية مرتبطة بمستعمراتها السابقة خلال مدة الحرب الباردة مثل المملكة المتحدة وفرنسا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تتدخل في الامور الافريقية الا في حالة حدوث ازمات سياسية وعسكرية تستدعي الانتباه و انصبّ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية انذاك على دعم عدد من الأنظمة الإفريقية في إطار التنافس الجيوسياسي مع الاتحاد السوفيتي. وقد ظهر ذلك جليًا في تدخلات أمريكية مباشرة أو غير مباشرة في دول مثل الكونغو (زائير سابقًا)، وأنغولا، وإثيوبيا، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها عبر دعم أنظمة أو حركات سياسية موالية لها، بهدف تقويض النفوذ السوفيتي المتنامي آنذاك في بعض أقاليم القارة (عبد الرحمن ٢٠٠١، ١٩٦).

اخذ الاهتمام الامريكي بالقارة يزداد تدريجيًا، خصوصًا بعد حدوث الاكتشافات لمصادر الطاقة والثروات المعدنية، والتي كشفت عن احتياطيات هائلة من النفط والمعادن الثمينة في مناطق متفرقة من إفريقيا. مما دفع الولايات المتحدة إلى التفكير في تنويع مصادر وارداتها من الطاقة، لا سيما مع تزايد حاجتها إلى النفط في ظل نموها الاقتصادي، وسعيها لتقليل اعتمادها على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، بما يحمله من تعقيدات سياسية وأمنية (خلف ٢٠٠٧، ٩٢).

اذ كانت الولايات المتحدة الامريكية تستورد ما يقارب ٤٠% من الإنتاج العالمي للطاقة، مع التوقع بأن ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٦٠% خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. الامر الذي جعل القارة الأفريقية تبرز كمصدر بديل ومهم للطاقة، نظراً لموقعها الجغرافي القريب من الولايات المتحدة ولضعف القدرات التفاوضية للكثير من دولها، مما يجعلها شريكًا مفضلًا لدى الولايات المتحدة الأمريكية من الجانبين الاقتصادي والاستراتيجي

و شهدت نهاية التسعينيات بروز بعض المبادرات الأمريكية لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع القارة الأفريقية، أبرزها "مبادرة النمو والفرص في إفريقيا" (AGOA) التي أطلقها الرئيس بيل كلينتون في عام ٢٠٠٠. وقد هدفت هذه المبادرة إلى دعم التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية جنوب الصحراء، من خلال منح مزايا تفضيلية للسلع الإفريقية المصدّرة إلى السوق الأمريكية. إلا أن هذه المبادرات، وعلى رغم أهميتها ، بقيت محدودة الأثر وذات طابع غير منهجي، وغالبًا ما جاءت كرد فعل على أزمات إنسانية أو نزاعات داخلية، أكثر من كونها جزءًا من استراتيجية شاملة ومتكاملة تجاه القارة (علي ٢٠٢١، ١٩٠).

ويمكننا القول إن العلاقة الأمريكية الإفريقية قبل ٢٠٠١ اتسمت بالانتهازية، حيث ارتبطت في جوهرها بمصالح ظرفية تتعلق بالطاقة، والتنافس الدولي،

والاستجابات الطارئة، دون أن تعكس التزامًا طويل الأمد تجاه تنمية القارة أو استقرارها.

المطلب الثاني: التحولات الجيوسياسية في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١

مثّلت هجمات ١١ايلول٢٠٠١ نقطة تحول حاسمة في مسار السياسة الامريكية الخارجية ، حيث انتقل الاهتمام من الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي إلى أولوية مطلقة لأجندة الأمن القومي ومكافحة الإرهاب. و لم يكن هذا التحول في الشرق الأوسط وحده، بل امتد تأثيره ليطال إفريقيا حيث بات صانع القرار الأمريكي يدرك اهمية القارة الافريقية بكونها ساحة حيوية في الحرب العالمية ضد الإرهاب، ومجالاً متسعاً لتعزيز النفوذ الأمريكي في مواجهة تمدد قوى دولية منافسة، خاصة الصين(خلف،٩٥).

وقد شهدت القارة الإفريقية منذ ذلك الحين اهتمامًا أمريكيًا غير مسبوق، تماشياً مع التوجه التوسعي لإدارة الرئيس جورج بوش الابن، التي سعت إلى دعم الانتشار العسكري والاستخباراتي في مناطق تشهد فراغاً أمنياً أو نشاطًا متزايدًا للجماعات المسلحة. وتضمنت الاستراتيجية الأمريكية ما بعد ٢٠٠١ جملة من الأهداف، أبرزها: مكافحة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، تأمين مصادر الطاقة الإفريقية الغنية، ومواجهة صعود قوى دولية طامحة إلى موطئ قدم استراتيجي في القارة.

مع وصول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض عام ٢٠٠٨، ركزت ادارة اوباما على بناء ديمقراطيات قوية في مختلف انحاء العالم وخلال زيارته الى غانا اوضح اهداف سياسته تجاه افريقيا بقوله "افريقيا لا تحتاج الى رجال اقوياء، بل الى مؤسسات قوية" وان اوباما يرى افريقيا شريكا للولايات المتحدة ، وقد اظهر الرئيس اوباما التزاما ببناء مؤسسات ديمقراطية قوية في افريقيا وذلك عن طريق اطلاق

شراكة الحكومة المفتوحة، كما وشهد الخطاب السياسي الأمريكي تحولاً في الشكل لا في الجوهر. فرغم الانفتاح الظاهري على إفريقيا، إلا أن الولايات المتحدة واصلت اعتماد منطق الشراكة المشروطة، المرتكزة على "المسؤولية المشتركة" والدفع نحو "الحكم الرشيد" و"التنمية المستدامة". كما أبرز أوباما خلال خطابه رؤية إيجابية للقارة، مشيرًا إلى أن إفريقيا اصبحت تظم أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، بالإضافة إلى امتلاكها طاقات شابة وفرصًا استثمارية واعدة في مجالات متعددة (السيد أحمد ٢٠١٠، ٢٠٤).

وفي عام ٢٠١٠، أُقرت "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" التي أدرجت إفريقيا ضمن أولويات الشراكة، خاصة مع الدول التي تُظهر مؤشرات ديمقراطية متقدمة ونموًا اقتصاديًا ملحوظًا. و في عام ٢٠١٢ تم اصدار "توجيه السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"، الذي ركز على حماية المصالح الأمريكية في القارة، وتعزيز الاستقرار من خلال دعم الحوكمة، والتكامل الاقتصادي، ومحاربة الجريمة المنظمة، وتأمين الملاحة البحرية، والتصدي للقرصنة، لا سيما في سواحل القرن الإفريقي.

ولم يكن الجانب الامني بعيد عن الاستراتيجية الأمريكية. فقد تم توسيع الوجود العسكري من خلال التعاون مع دول الساحل والصحراء والقرن الإفريقي، واصبحت هذه المناطق جزءًا من الخارطة الأمنية الأمريكية، نظراً لانتشار تنظيمات مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و"بوكو حرام" في نيجيريا، و"حركة الشباب" في الصومال. وقد فُسّرت هشاشة الدولة، وضعف البنى الأمنية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، على أنها مكونات تهديد استراتيجي طويل الأمد، من شأنها أن تحول أجزاء من إفريقيا إلى ملاذ امن للتطرف.

وتجدر الإشارة إلى أن عام ٢٠١٤ شهد حدثًا مفصليًا في مسار العلاقات الأمريكية الإفريقية، من خلال تنظيم أول قمة أمريكية–إفريقية من نوعها في واشنطن،

بمشاركة نحو ٥٠ دولة، تحت عنوان "الاستثمار في الجيل القادم". وقد شكلت هذه القمة تحولًا نوعيًا في النظرة الأمريكية تجاه القارة، إذ انتقلت من اعتبارها منطقة نزاعات وأزمات إلى اعتبارها شريكًا اقتصاديًا ذا إمكانيات استثمارية واعدة.

وبعد وصول دونالد ترامب الى الحكم وعلى الرغم من خطابه الذي أثار جدلاً واسعًا بشأن إفريقيا خلال حملته الانتخابية، إلا أن سياساته الواقعية بعد تسلمه الرئاسة عام ٢٠١٧ حافظت على مستوى من الاهتمام الاستراتيجي بالقارة. ففي عام ٢٠١٨، أطلق ترامب "مبادرة ازدهار إفريقيا" (Prosper Africa)، التي استهدفت تعزيز الاستثمارات الأمريكية ومنافسة النفوذ الصيني المتنامي، خاصة في ميادين التجارة والبنية التحتية (السيد، قنصوة وخفاجة ٢٠٢٤، ١٣٧).

وبذلك، يمكن القول إن مرحلة ما بعد ١١ ايلول حولت القارة إفريقيا من هامش السياسة الخارجية الامريكية إلى مركز متقدم في الحسابات الجيوسياسية، خاصا في ظل تزايد التحديات الأمنية، وتعاظم المنافسة الدولية، وتنامي الأهمية الاقتصادية للقارة في النظام الدولي الجديد.

المطلب الثالث الأهمية الجيوستراتيجية لإفريقيا في العقيدة الأمنية الأمريكية

عدت القارة الافريقية احدى اهم القارات المهمة في العالم وتتوسط ما يعرف قارات العالم القديم(اسيا ،اوروبا ،افريقيا) وتبلغ مساحة القارة ٣مليون كم لتكون ثاني أكبر قارة على مستوى العالم من حيث المساحة ولها من الاهمية الاستراتيجية بحكم موقعها من اليابسة والبحار والمحيطات اذ تمتد قارة افريقيا من المنطقة الشمالية المعتدلة الى المنطقة الجنوبية المعتدلة .

ويسيطر جزئها الشمالي والشمالي الشرقي على حركة المواصلات العالمية بين القارات الثلاث ويكتسب جزئها الغربي والجنوبي الغربي اهمية من اتصاله بحركة الملاحة القادمة من القارتين امريكا الشمالية وامريكا الجنوبية ومن الشرق الاقصى

وتطلع القارة على اهم الممرات الملاحية منها قناة السويس ومضيق جبل طارق ورأس الرجاء الصالح ومضيق باب المندب ، كما تطل القارة على ركن من اركان العالم الاربعة الحيوية بنافذة بحرية فهي تطل على اوربا عبر نافذة البحر المتوسط شمالا ومن نافذة المحيط الهندي تطل شرقا على قارة اسيا ،وتطل على العالم الجديد عبر نافذة المحيط الاطلسي ،فيما تطل جنوبا على القارة القطبية الجنوبية عبر المحيط الجنوبي مما يجعل القارة تقع في مركز فضاءات استراتيجية عديدة الامر الذي جعل منها موضع اهتمام كبير من قبل القوى الدولية(عبد الرحمن، ٢٠٠) .

اضافة الى ما تحتويه القارة من تنوع ووفرة في الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة المهمة والعناصر الثمينة والتي تتمثل (النفط، الالماس ، النحاس، الذهب ،الليثيوم ،الاخشاب الصلبة ،الثروة السمكية) وتبلغ نسبة النفط والغاز ١٣٪من احتياطي العالم ويمتاز النفط الافريقي بخفته بسبب انخفاض نسبة الكبريت فيه مما يسهل عملية الاستخراج والتكرير بالمقارنة مع نفط الشرق الاوسط ،كما توجد معظم حقول النفط في المناطق البحرية مما يسهل تصديره نحو القارات الأخرى ،اضافة الى موقع افريقيا الذي يكون اقرب الى الدول الصناعية التي تحتاج مصادر الطاقة مما تستغني عن استيرادها من دول الخليج العربي والدول المصدرة للنفط الامر الذي زاد من الاهمية الجيوبوليتيكية للقارة الافريقية ، وفي ظل التحديات الجيوسياسية والامنية التي تواجه الدول الغربية والتنافس مع منافسين استراتيجيات مثل روسيا والصين ،تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى اقامة شراكة تهدف الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والامنية الامريكية مع الدول الافريقية (برهم ٢٠١٤، ١٦٣)

المبحث الثاني: مكافحة الإرهاب كأولوية أمنية في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا

ان مكافحة الارهاب واحدة من اوليات الامن القومي الدولي للولايات المتحدة الامريكية ، فعلى الصعيد الداخلي كانت مكافحة الارهاب تقع على عاتق مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الامن الداخلي ، اما على صعيد مكافحة الارهاب في الخارج فقد ركزت على الجماعات التي تشكل تهديد للولايات المتحدة فقد تعاملت مع التهديدات الإرهابية عبر الاستخبارات والعمل من خلال شركاء محليين

المطلب الاول تأسيس القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM)

شهدت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا تطورًا كبير خاصة مع تزايد التهديدات الإرهابية، حيث أصبحت الشراكة مع الدول الإفريقية ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب. من خلال تقديم الولايات المتحدة دعماً متنوعًا للدول الإفريقية، يشمل برامج التدريب والتجهيز، ومن أبرزها تمرين "African Lion"، وهو أكبر تمرين عسكري سنوي متعدد الجنسيات في القارة. وقد أشار الجنرال الأمريكي مايكل لانغلي إلى أهمية هذا التمرين، قائلاً: "لقد نما هذا التمرين منذ انطلاقه عام ٢٠٠٤، ليس فقط في عدد أفراد القوات المتعددة (AFRICOM)، وهي قيادة موحدة تتبع وزارة الدفاع الأمريكية وتُعنى بالشؤون الأمنية والعسكرية في القارة الإفريقية. وقد عكس تأسيس AFRICOM إدراكًا أمريكيًا متزايدًا للأهمية الاستراتيجية لإفريقيا، لا سيما مع تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و"بوكو حرام"، و"حركة الشباب" في الصومال، ما جعل من مكافحة الإرهاب أولوية ملحة للسياسة الأمريكية (جارش ٢٠١٤).

وتتجسد المهام الرئيسية للقيادة الأمريكية لإفريقيا في عدة محاور أساسية، أبرزها: تعزيز قدرات القوات المسلحة الإفريقية عبر التدريب وتقديم المعدات والدعم الفني بهدف تمكينها من التصدي للتهديدات الإرهابية المحلية والإقليمية (الربيعي ٢٠١٠،٦).

دعم العمليات العسكرية المباشرة التي تقوم بها القوات الأمريكية ضد الجماعات الإرهابية النشطة في إفريقيا، سواء عبر الضربات الجوية أو العمليات الخاصة.
التنسيق والتعاون مع الحكومات الإفريقية والشركاء الدوليين من أجل بناء شبكات أمنية إقليمية، وتحقيق استقرار مستدام يحد من تمدد التنظيمات الإرهابية.
ورغم أن مقر قيادة AFRICOM لا يزال يقع خارج القارة الإفريقية (في مدينة شتوتغارت بألمانيا)، لأسباب سياسية تتعلق بتحفظ بعض الدول الإفريقية على استضافة مقر دائم للقوات الأمريكية، إلا أن القيادة نجحت في بناء شبكة واسعة من مواقع الانتشار الصغيرة (Lily Pads) والقواعد العسكرية واللوجستية المؤقتة في مناطق استراتيجية مثل جيبوتي والنيجر، مما سمح لها بتعزيز وجودها الميداني وتحقيق سرعة التدخل في حالات الطوارئ(IDEG 2014 .
وقد لعبت AFRICOM دورًا حيويا في تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب، إضافة إلى مساهمتها في تنفيذ برامج مدنية و عسكرية (مثل برامج بناء القدرات الصحية والتعليمية) لتعزيز الشرعية المحلية وتقويض بيئات التطرف العنيف، انسجامًا مع المقاربة الأمريكية الشاملة التي تربط بين الأمن والتنمية.

المطلب الثاني التعاون الاستخباراتي والعسكري مع دول الساحل والقرن الإفريقي

شهدت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، لا سيما منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تحولا استراتيجياً تمثل في تعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي مع دول الساحل والقرن الإفريقي. وقد سعت الولايات المتحدة إلى بناء شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف، بهدف مواجهة التهديدات الإرهابية الناشئة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي عبر دعم القدرات الأمنية المحلية.

شكلت جيبوتي محور هذا التعاون ، اذ تستضيف جيبوتي قاعدة "كامب ليمونييه"، وهي القاعدة الأمريكية العسكرية الدائمة الوحيدة في إفريقيا. ومن خلال هذه القاعدة، تدير الولايات المتحدة عمليات استطلاع وجمع معلومات استخباراتية،

بالإضافة إلى تنفيذ ضربات جوية بطائرات بدون طيار ضد تنظيمات متطرفة مثل "حركة الشباب" الصومالية وتنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" في اليمن Grant (2017).

وفي أوغندا وكينيا، أولت واشنطن أهمية خاصة لتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، لمواجهة تهديدات "حركة الشباب". وقد شمل التعاون تقديم الدعم الفني، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وتنفيذ برامج تدريبية لمكافحة التمرد، ضمن إطار دعم بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال.

أما في منطقة الساحل، خاصة في مالي والنيجر، فقد تركز الدعم الأمريكي على التدريب العسكري، وتوفير المعدات، والدعم اللوجستي. كما ساهمت الولايات المتحدة في بناء قدرات مكافحة الإرهاب عبر برامج مثل تدريب القوات الخاصة، والدعم الجوي عبر طائرات الاستطلاع المسلحة، لمواجهة تهديدات "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"داعش في الصحراء الكبرى" (Odrigues 2025، ١٠٧)

ولتأطير هذه الجهود ضمن سياسة إقليمية أوسع، أطلقت الولايات المتحدة عدة مبادرات أمنية، أبرزها:

مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى (Trans-Sahara Counterterrorism Partnership – TSCTP): التي تهدف إلى تعزيز التنسيق بين دول الساحل، وتحسين قدراتها على مكافحة الإرهاب، عبر مزيج من الدعم العسكري وبرامج التنمية لمنع التطرف العنيف

برنامج الشراكة لمكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا (PREACT): الذي يركز على تدريب القوات الأمنية، وتطوير أجهزة إنفاذ القانون، وتعزيز القدرات القضائية، في دول شرق إفريقيا مثل كينيا وأوغندا وتنزانيا (بخوش ٢٠١٤، ٧٥) .

وتعكس هذه الجهود التحول التدريجي في السياسة الأمريكية من اعتماد التدخلات العسكرية المباشرة إلى تبني نموذج "التمكين المحلي"، القائم على دعم الشركاء الإقليميين لتحمل المسؤوليات الأمنية، بما يقلل من الحاجة إلى نشر قوات أمريكية واسعة النطاق، ويعزز في الوقت ذاته من النفوذ الأمريكي في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية

المطلب الثالث :تقييم فاعلية المقاربة الأمنية الأمريكية في الحد من الإرهاب

على الرغم من كثافة التدخلات العسكرية الأمريكية، وتوسيع نطاق التعاون الأمني مع العديد من الدول الإفريقية، فإن نتائج هذه الاستراتيجية في الحد من ظاهرة الإرهاب ظلت محدودة، بل وأحياناً متناقضة. وقد أظهرت التجربة الميدانية عدة عوامل ساهمت في تقويض فعالية المقاربة الأمنية المعتمدة.

أولاً: اصطدمت الجهود الأمريكية بواقع هشاشة المؤسسات الأمنية في العديد من الدول الإفريقية، التي تعاني من ضعف البنى التحتية الأمنية، وغياب التدريب الفعال، فضلاً عن انتشار الفساد وسوء الإدارة داخل الأجهزة الحكومية. وقد أدى ذلك إلى ضعف قدرة هذه الدول على الاستفادة المستدامة من المساعدات الأمنية الخارجية (علوان وعبد الكريم ٢٠١٥، ١٤٠)

ثانياً : تركزت الاستراتيجية الأمريكية على الحلول العسكرية والأمنية، دون أن تُرافقها مشاريع تنموية حقيقية تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لانتشار الإرهاب، مثل الفقر، والبطالة، والتهميش السياسي والاجتماعي. هذا الخلل جعل العديد من المجتمعات الإفريقية بيئات خصبة لاستقطاب الشباب من قبل الجماعات المتطرفة، التي نجحت في توظيف المظالم الاجتماعية والاقتصادية لصالحها

ثالثاً : أدت بعض العمليات العسكرية الأمريكية خاصة تلك التي نفذت عبر الطائرات بدون طيار (Drones) أو عبر قوات العمليات الخاصة، إلى آثار جانبية سلبية تمثلت في وقوع خسائر مدنية أو انتهاك لسيادة الدول المضيفة. وقد استغلت الجماعات الإرهابية هذه الأحداث لتغذية الروايات المعادية للولايات المتحدة، مما أدى أحياناً إلى تأجيج المشاعر المعادية وإضعاف شرعية الحكومات المتعاونة مع واشنطن .

تبعاً لذلك، تبرز حدود المقاربة الأمنية الصرفة، مما يؤكد الحاجة إلى استراتيجية أمريكية أكثر شمولية تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مع البعد الأمني. فتعزيز الاستقرار في إفريقيا لا يمكن تحقيقه عبر العمل العسكري وحده، بل يتطلب استثمارات كبيرة في مجالات الحكم الرشيد، التعليم، الصحة، والبنية التحتية الاقتصادية، وهو ما بدأ يظهر في التحولات الأخيرة للسياسة الأمريكية نحو التركيز على دعم التنمية الاقتصادية والاستثمار في الشباب الإفريقي (الزبيدي ٢٠٠٩، ٣٢٤) .

بالتالي، يمكن القول إن فاعلية المقاربة الأمنية تبقى رهينة بتكاملها مع مقاربات تنموية طويلة الأمد تستجيب للخصوصيات المحلية وتساهم في تجفيف منابع التطرف من جذورها.

المبحث الثالث: النفوذ الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا

المطلب الاول: الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا: حجمها وقطاعاتها

يعتمد انخراط الولايات المتحدة في إفريقيا بشكل أكبر على اعتبارات أيديولوجية الجغرافية سياسية أكثر من كونه مدفوعًا بعوامل اقتصادية. فالمنافسون الجيوسياسيون، ولا سيما روسيا والصين، يعززون بشكل متزايد علاقاتهم مع إفريقيا.

فإفريقيا على أعتاب أن تصبح قوة اقتصادية كبيرة، مدعومة بعدد سكان يناهز ١,٥ مليار نسمة، وناتج محلي إجمالي يُقدَّر بحوالي ٣,١ تريليون دولار. ومن

المتوقع أن ينمو هذا الناتج بمعدل سنوي يتراوح بين ٤ إلى ٥ في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة. كما أن التركيبة السكانية للقارة تشكل ميزة، إذ تتميز بوجود سكان شباب وفي تزايد مستمر، مما يشكل قاعدة استهلاكية قوية وسوق عمل ديناميكي محتمل (فوت وآخرون ٢٠١٦، ٣٦٤).

كما تغطي إفريقيا مساحة تُقدَّر بنحو ٣٠ مليون كيلومتر مربع، وهي ثاني أكبر قارة، وتزخر بالموارد الطبيعية غير المستغلة. إذ تحتوي على ٩٠٪ من احتياطيات العالم من الكوبالت، و٦٤٪ من المنغنيز، و٦٠٪ من احتياطيات الألماس. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك إفريقيا ٥٠٪ من احتياطيات الذهب والفوسفات العالمية، و٧٥٪ من إنتاج الكاكاو، و٦٠٪ من إنتاج القهوة في العالم (. وبالنسبة للثروات المعدنية، تحتوي إفريقيا على ٣٠٪ من احتياطيات العالم من المعادن، و٨٪ من احتياطي الغاز الطبيعي، و١٢٪ من احتياطي النفط. كما تمتلك القارة ٤٠٪ من احتياطيات العالم من البلاتين واليورانيوم. وتُعد إفريقيا أيضًا بارزة في إمكاناتها الزراعية، حيث تحتوي على ٦٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وتضم ١٠٪ من مصادر المياه العذبة

أن التفاعل الاقتصادي بين الولايات المتحدة وإفريقيا كان مقيدًا في الغالب بعوامل جيوسياسية، مما أدى إلى مستويات من التجارة والاستثمار أدنى من المتوقع. ويكشف هذا التباين عن ضرورة قيام صناع السياسات في كل من الولايات المتحدة وإفريقيا بإعادة تقييم وتعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى تقوية الروابط التجارية والاستثمارية.

وقد تشمل الاستراتيجيات المحتملة صياغة اطر سياسية من شأنها تعزيز اصلاحات هيكلية شاملة، كما ان الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية (AFCFT A) وضمان التوافق مع المبادرات القائمة للتعاون وتعبئة

موارد الجالية الافريقية في الولايات المتحدة ، يمكن ان توفر مسارات جوهرية لتعميق الروابط التجارية والاستثمارية بين الجانبين

تجري العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيا، وخاصة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في إطار قانون النمو والفرص في إفريقيا ((AGOA الذي تم سنّه في عام ٢٠٠٠. يتيح هذا الإطار التشريعي تصدير حوالي ٦,٩٠٠ منتج من الدول الإفريقية المؤهلة إلى الولايات المتحدة دون رسوم جمركية، مما كان له تأثير كبير على التجارة والاستثمار في المنطقة..

للاستفادة من هذا القانون، ينبغي على الدول الإفريقية المؤهلة تطوير استراتيجيات وطنية تُمكّن الشركات المحلية من الاستفادة بفعالية من بنوده. وكحال أغلب البرامج التي تقدمها الولايات المتحدة، فإن الأهلية تعتمد على تنفيذ إصلاحات يُنظر إليها غالبًا على أنها ذات طابع أيديولوجي.

في حالة AGOA، تشمل معايير الأهلية: تبني اقتصاد السوق، وإنشاء أطر قانونية، وتعزيز التعددية السياسية، وخفض الحواجز التجارية، وتخفيف الفقر، ومحاربة الفساد، وحماية حقوق الإنسان.

وحتى أكتوبر ٢٠٢٤، استوفت ٣٢ دولة من إفريقيا جنوب الصحراء هذه المعايير، بينما لم تستوفِها ١٧ دولة أخرى.

ومن أجل تعزيز الروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة وإفريقيا، هناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج استراتيجي متكامل يُركّز على توسيع نطاق التجارة والاستثمار من خلال ما التركيز على بعض النقاط اهمها

١. إعادة هيكلة إطار السياسات

يجب على صُنّاع السياسات الأمريكيين والأفارقة إعادة تقييم السياسات القائمة، مع العمل على تصميم أطر تنظيمية وتشريعية جاذبة لرؤوس الأموال والتجارة. يشمل

ذلك تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

٢. الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)

فرصة تاريخية لتعزيز التكامل الاقتصادي داخل القارة، ويمكن للولايات المتحدة أن تلعب دورًا فاعلًا من خلال دعم هذه المبادرة عبر التمويل، ونقل المعرفة، وبناء القدرات، وتشجيع شركاتها على الاستثمار في مشاريع إقليمية كبرى تربط بين الأسواق الإفريقية.

٣. مواءمة المبادرات الأمريكية مع الأولويات الإفريقية

ينبغي تعزيز الانسجام بين المبادرات الأمريكية مثل مبادرة "ازدهار إفريقيا" (Prosper Africa) ومبادرة تمويل التنمية (DFC) من جهة، وبين الخطط التنموية الإفريقية مثل "أجندة ٢٠٦٣" للاتحاد الإفريقي من جهة أخرى، لضمان استجابة فعالة لاحتياجات التنمية المحلية (توماس ٢٠٢٢، ٥٩٢).

المطلب الثاني : منافسة الولايات المتحدة مع القوى العالمية

ان الولايات المتحدة الامريكية تؤطر علاقاتها مع بقية العالم بما في ذلك افريقيا من خلال المنافسة بين القوى العظمى وفي هذا السياق الجيوسياسي اكدت استراتيجية الامن القومي الامريكي على دور القارة الافريقية في السعي لتحقيق المصالح الاستراتيجية الامريكية سواء الحفاظ على امن سلسلة التوريد اوتأمين اصوات الامم المتحدة، مما يؤكد الاعتراف بأهمية افريقيا للمصالح الاستراتيجية الامريكية وسط جهود موازية من قبل قوى عالمية اخرى. ومن بين اهم القوى الدولية المتنافسة الصين والدول الاوروبية.

التنافس الأمريكي – الصيني

يشكل التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أحد أبرز ملامح التحولات الجيوسياسية في القارة الأفريقية خلال العقدين الأخيرين. فقد باتت أفريقيا ساحة حيوية لتقاطع المصالح الكبرى، اذ تسعى كل من الولايات المتحدة والصين إلى توسيع نفوذهما الاقتصادي والسياسي، وإن كان ذلك عبر أدوات واستراتيجيات متباينة. تُظهر العلاقة بين الصين وأفريقيا تحولاً هاماً منذ بداية التسعينات. حيث بدأت الصين بالاهتمام بالقارة الأفريقية بشكل متزايد، وذلك للاستفادة من الكثرة العددية للدول الإفريقية في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة وتوظيفها لخدمة أغراضها في مواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية الواقعة عليها في مجال تحرير التجارة الدولية (الشربيني ٢٠٢٤، ٤٠٠) وبعد نهاية الحرب الباردة تحولت العلاقات الصينية – الأفريقية من الاعتماد على العوامل الإيديولوجية إلى إقامة علاقات مبنية على المصالح المتبادلة. تمكنت الصين من تطبيع علاقاتها مع معظم الدول الأفريقية، وزاد مستوى التعاون الاقتصادي ومعاملات التبادل التجاري. في عام ٢٠٠٠، أُنشئ منتدى التعاون الصيني – الأفريقي الذي ضم ٤٦ دولة أفريقية، ومن أهم إنجازاته إسقاط ١٢ مليار دولار من ديون أفريقيا. في عام ٢٠١٢، صادق المنتدى على خطة عمل للفترة من ٢٠١٣_ ٢٠١٥، والتي تضمنت حصول الدول الأفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين بقيمة ٢٠ مليار دولار لتطوير البنية التحتية، والتنقيب عن النفط، وقطاعات الكهرباء والاتصالات. وقد مكنت مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين في عام ٢٠١٣، من تعزيز حضورها في العديد من الدول الأفريقية من خلال تمويل مشاريع استراتيجية في مجالات النقل والطاقة والموانئ. فعلى سبيل المثال، موّلت الصين مشروع سكة الحديد بين أديس أبابا وجيبوتي، إضافة إلى مشاريع بنى تحتية كبرى في نيجيريا وكينيا وزامبيا. كما عززت الصين من

حضورها في القارة عسكرياً في منطقة القرن الأفريقي عبر قاعدتها البحرية في جيبوتي. ولا تُعتبر القارة الأفريقية بديلاً استراتيجياً للصين، بل تمثل امتداداً لها وتوسعة لاقتصادها. مما ادى إلى خلق تنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول المصالح في أفريقيا، كما أثار توظيف الصين لمقعدها في مجلس الأمن لدعم دول أفريقيا، ومساندتها بقضايا معينة مثل السودان، حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية. اذ وقفت الصين بجانب السودان بسبب مصالحها الحيوية عندما تعرضت لعقوبات دولية – أمريكية، وبذلك فإن مستقبل السياسة الأمريكية في أفريقيا يبقى مرتبطًا بمدى قدرتها على تقديم نموذج تعاون متوازن يجمع بين المصالح المشتركة والاحترام المتبادل(حامد علي،٢٠١).

التنافس الامريكي – الاوربي

تتنافس القوى الكبرى على النفوذ في القارة الأفريقية، وتبرز الولايات المتحدة وفرنسا كأبرز المنافسين في هذا السياق. تسعى فرنسا للحفاظ على مواقع نفوذها التقليدي في إفريقيا، خاصة في ظل الاستراتيجيات الجديدة التي تتبناها الولايات المتحدة، مما يزيد من حالة التوتر بين الطرفين.

على الرغم من انسحابها التدريجي من عدد كبير من المقرات العسكرية في إفريقيا (حيث انخفض عدد القواعد من حوالي ١٠٠ قاعدة في عام ١٩٦٠ إلى ٦ قواعد فقط)، نجحت فرنسا في تطوير استراتيجيات التعاون العسكري مع الدول الأفريقية، مثل إنشاء قوة التدخل السريع. يتمثل هذا التوجه بوضوح في حالة جيبوتي، ذات الموقع الاستراتيجي الهام، حيث تتنافس كل من الولايات المتحدة وفرنسا لتأكيد نفوذها هناك.

بالرغم من التحديات التي تواجهها، استطاعت فرنسا تعزيز وجودها الاقتصادي والعسكري في إفريقيا. تعتبر فرنسا واحدة من أكبر الشركاء التجاريين للدول

الإفريقية، حيث تستثمر بكثافة في القطاعات التجارية والموارد الطبيعية. كما وتسعى أيضًا لاستعادة علاقاتها مع الدول الإفريقية في ظل تنامي النفوذ الأمريكي والصيني.

في إطار المنافسة الجيوسياسية، تتبنى روسيا استراتيجية مختلفة، تركز على استخدام استثماراتها في إفريقيا لدعم مصالحها الجيوسياسية، دون الاعتماد على الموارد النفطية الإفريقية ، الامر الذي يتطلب فهمًا دقيقًا لتعقيدات العلاقات الدولية وتوازن القوى في القارة(برهم، ١٥٣).

في عام ٢٠٠٨، صادق مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي على قرار بدء تنفيذ عملية "يوفور" في تشاد وأفريقيا الوسطى. هذا القرار، الذي جاء تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٨ الصادر في سبتمبر ٢٠٠٧، كلف الاتحاد الأوروبي بتشكيل قوة دائمة مكونة من ٣٧٠ جندي، في مقدمتهم ٢١٠٠ جندي فرنسي، مما يعكس العلاقة الاستراتيجية القوية بين فرنسا وتشاد.

من جهة أخرى، تختلف الاستراتيجيات الروسية في إفريقيا عن تلك التي تتبناها القوى الكبرى الأخرى مثل الولايات المتحدة والصين وفرنسا. تركز استراتيجية روسيا على هدفين رئيسيين: الأول هو توظيف الاستثمارات الروسية وتعزيز النفوذ الجيوسياسي، من خلال استثمارها الذي يتجاوز ٣٠% مقارنة بـ ١٠% في أوروبا و١٥% في أمريكا. والثاني هو السيطرة على مصادر وإنتاج وتوزيع الطاقة، مما يعكس اهتمام روسيا بالاستحواذ على القطاعات الاستراتيجية، مثل تلك الموجودة في نيجيريا (عباس ٢٠٢٤).

تدل هذه الديناميكيات على الأهمية الجيوبوليتيكية المتزايدة لثروات إفريقيا ضمن الخريطة العالمية للطاقة. تعد الاكتشافات الجديدة وتنوع مصادر الإمدادات النفطية سببًا في زيادة الأهمية الاقتصادية للقارة، مما يجعلها مسرحًا للتنافس الدولي والصراعات،و تبرز القارة الإفريقية كمركز حيوي للتنافس الجيوسياسي والاقتصادي

بين القوى الكبرى، مما يساهم في تعقيد الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دولها المنتجة للنفط. هذه الديناميكيات تخضع لمراقبة مستمرة من قبل المفكرين وصناع القرار، حيث تستدعي الحاجة لفهم عميق للعوامل التي تشكل العلاقات الدولية في هذا السياق المتغير.

المطلب الثالث التوازن بين الامن والتنمية

كانت الدول الافريقية نادرا ما تعتبر شريك أساسي في تحقيق الامن القومي و المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ولكن اعادة تقييم الاهمية الاستراتيجية لافريقيا اصبح امر مهم جدا خاصة بعد ان استمرت التهديدات العابرة للحدود الوطنية الصادرة من القارة في التطور كما وقد تعمقت علاقات التجارة والاستثمار الامر الذي ادى الى حاجة ماسة لفهم افضل واوسع للتهديدات والفرص التي تشكلها دول افريقيا وذلك لتعزيز العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وافريقيا ولوضع سياسة اقليمية متماسكة ، اذ تعد افريقيا موطن لمعظم الدول الهشة في العالم ففي عام ٢٠١٦ احتلت دول الافريقية تسعة عشر مركزا من بين افضل خمسة وعشرين مركزا في مؤشر صندوق السلام للدول الهشة ، لذا نجد ان الويلات المتحدة بحاجة الى شركاء أفارقة راغبين وقادرين على المشاركة في استجابات واسعة النطاق وتعاونية (أبو مدين ٢٠١٦) .

ومن ابرزهذه التهديدات الارهاب اذ تلحق الجماعات الإرهابية في افريقيا تهديدات مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، حيث تحافظ الجماعات الإرهابية في افريقيا على روابط مع خصوم الولايات المتحدة الأمريكية مثل داعش والقاعدة اذ يعمل تنظيم داعش على توسيع نطاقه في القارة الافريقية وحصل على الولاء من بوكو حرام في نيجيريا عام ٢٠١٥ كما حصل تنظيم القاعدة على ولاء حركة الشباب ، ولاتشكل الانشطة الارهابية التي تقوم بها هذه الجماعات تهديدات على

متسوى القارة فحسب بل يمتد تأثيرها الى ابعد من ذلك مما يجعل الولايات المتحدة تتخذ اجراءات مباشرة من خلال قاعدة عسكرية في افريقيا وامكانية الوصول الى بنى تحتية اساسية ، ويعد معكسر ليمونة في جيبوتي معكسر بالغ الاهمية للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الارهاب في القارة والشرق الاوسط بما في ذلك العمليات ضد حركة شباب الصومال وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في اليمن وتتطلب مساعي مكافحة الارهاب الناجحة شركاء اذ لن تتمكن الولايات المتحدة من القيام بمواجهة الارهاب بمفردها لذا تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز قدرة شركائها في مواجهة التهديدات من خلال توفير التعاون والمساعدة الامنية الحيوية لزيادة قدرات الشركاء الافارقة عن طريق بناء علاقات امنية هادفة قائمة على دبلوماسية قوية وبناء شراكات عبر القنوات العسكرية واجهزة انفاذ القانون والاستخبارات ،كما ان هذه الشراكة تتكامل مع اهداف التنمية الامريكية في القارة الافريقية خاصة وان المصالح الامريكية تتوسع في الوصول الى المدخلات الرئيسية ، اذ تعتمد الولايات المتحدة بشكل شبه كامل على الواردات لتسعة عشر معدن تخدم اغراض اقتصادية وامنية حيوية ،وتعتبر افريقيا هي المورد الرئيسي لهذه المعادن ومن المرجح ان يتنامى دور افريقيا في اسواق الطاقة العالمية ،مما يستدعي من الولايات المتحدة تعزيز الطاقة النووية الامنة والمأمونة للحفاظ على النفوذ الامريكي العالمي يؤكد استعراض أهمية أفريقيا للأمن القومي الأمريكي ، على الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لأفريقيا التي ستزداد مع مرور الوقت، فإن مُختصي السياسة الخارجية الذين يتجاهلون أو يُقلّلون من شأن الروابط القوية لأفريقيا بالأمن القومي الأمريكي يُرتكبون خطأً فادحاً؛ فمن غير المعقول الاعتقاد، ولو ضمناً، بأن أفريقيا ذات أهمية ثانوية بالنسبة للمصالح الأمريكية (نجم الدين ٢٠٢٤).[١]

بعد عقود عديدة من النظر إلى أفريقيا باعتبارها وجهة للمساعدات والأعمال الخيرية أو من خلال عدسة الحرب الباردة، اتخذ الرؤساء الثلاثة الاخيرون للولايات المتحدة خطوات في الاتجاه الصحيح، وعززوا شراكات مهمة في القارة، وبنوا على تاريخ من الدعم الحزبي للسياسات المتعلقة بأفريقيا.

إن التراجع عن المسار وتقليص النفقات أمرٌ محفوفٌ بالمخاطر. لذا، من الضروري أن تغتنم الولايات المتحدة الفرص المتاحة لتوطيد علاقاتها مع أفريقيا، وتعزيز استثماراتها في مجالاتٍ كالتنمية الاقتصادية، والحوكمة، والصحة، والتجارة، وتوظيف الشباب، مما يُسهم في ردع العوامل التي تُسهم في عدم الاستقرار والعنف. ومن الضروري أيضاً أن تُشجع الولايات المتحدة مناخات استثمارية قوية، وأن تدعم الفرص الاقتصادية للشركات الأمريكية.

تتطلب هذه الجهود توظيفًا مستدامًا للموارد الأمريكية، من خلال الدبلوماسية، والاهتمام رفيع المستوى، والمساعدات الخارجية، وأدوات التجارة والاستثمار. سيؤثر النجاح في هذه المجالات بشكل مباشر على سلامة الأمريكيين وازدهارهم، بالإضافة إلى مكانة الولايات المتحدة كقائد عالمي "

" الخاتمة

اتسمت السياسة الأمريكية تجاه افريقيا بتداخل الابعاد الاقتصادية والامنية خلال الفترة ٢٠٠١_٢٠٢١ اذ عملت الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيق توازن بين توسيع نفوذها الاقتصادي ومواجهة المنافسين الدوليين ومواجهة التهديدات الارهابية المتصاعد في القارة الافريقية.

فقد شكلت هجمات ١١سبتمبر ٢٠٠١نقطة تحول في الاولويات الامريكية مما جعل الولايات المتحدة تعمل على توسيع تعاونها العسكري والاستخباراتي مع عدد من الدول الافريقية ،وتعزيز الوجود العسكري الامريكي عبر قواعد وشراكات امنية

جديدة ،كما لم تفعل الولايات المتحدة الامريكية عن الجانب الاقتصادي اذ سعت الى ترسيخ حضورها من خلال مبادرات تجارية وبرامج تنموية مثل مبادرة "اغوا" ومؤسسة تحدي الالفية من اجل استثمار الموارد الطبيعية الافريقية وتعزيز الاسواق المفتوحة امام الشركات الأمريكية

بالرغم من ذلك قد شاب هذه السياسة العديد من التحديات اهمها ضعف والمؤسسات المحلية في عدد من الدول الأفريقية ، تفاقم الازمات الداخلية ،اضافة الى تراجع الاهتمام الامريكي في القارة في بعض الفترات ، بيد ان التنافس الدولي المتزايد خاصة من جانب الصين وروسيا فرض على الولايات المتحدة الأمريكية اعادة النظر في استراتيجيتها تجاه افريقيا بما يضمن الحفاظ على نفوذها ومصالحها الحيوية ومما تقدم يتبين ان مستقبل السياسة الامريكية في افريقيا مرهون بقدرة الولايات المتحدة على صياغ استراتيجيات اكثر شمولا وتوازن وحساب التحديات الامنية والتنموية ،وقيام شراكة حقيقية تلبي تطلعات الشعوب الافريقية وليس فقط المصالح الاستراتيجية الامريكية .

المصادر بالعربية:

١. أبو مدين، عربي. "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية." قراءات إفريقية، ٢٠١٦. http://qiraatafrican.com
٢. الشربيني، مراد. "التنافس الأمريكي الصيني على مناطق النفوذ بشرق إفريقيا في الفترة من ٢٠١٢–٢٠٢٣." مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد ٤٦، عدد ١، ج١ (٢٠٢٤): ٤٠٠.
٣. السيد أحمد، سامي. السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي: مقاعد الحرب الباردة. ط١. أبو ظبي: مركز الإمارات، ٢٠١٠.
٤. السيد، أحمد، صبحي قنصوة، ورانيا حسين خفاجة. "مظاهر التنافس الأمريكي الصيني في القرن الإفريقي." مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد ٤٦، عدد ٣، ج١ (يوليو ٢٠٢٤): ١٣٧.

٥. بخوش، مصطفى. "منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والتحديات." مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٦٤ (٢٠١٤): ٧٥.
٦. برهم، هادي محمد. التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة ١٩٩١–٢٠١٠. كتاب رقمي، ٢٠١٤.
٧. توماس، فكتور بولمر. إمبراطورية في حالة تراجع: الولايات المتحدة الأمريكية بين الماضي والحاضر والمستقبل. ترجمة توفيق سخان. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢.
٨. جارش، عادل. الاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية: دراسة تحليلية. برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٤.
٩. عباس، جيهان عبد السلام. "ثلاثية التنافس الاقتصادي العالمي في إفريقيا." قراءات إفريقية. http://qiraatafrican.com
١٠. .عبد الرحمن، حمدي. السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤ (٢٠٠١): ١٩٦–٢٠٠. القاهرة: مؤسسة الأهرام.
١١. علوان، سعد عبيد، ومصطفى عبد الكريم. "التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الإفريقي – شرق إفريقيا وانعكاسه على الأمن في الشرق الأوسط." المجلة العراقية الأكاديمية العلمية، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ١٤٠.
١٢. علي، أحمد حامد. "الأهمية الجيوستراتيجية لنفط إفريقيا في خارطة التنافس الدولي." مجلة جامعة تكريت، مجلد ٢٨، عدد ١٠ (٢٠٢١): ١٩٠–٢٠١.
١٣. الربيعي، كوثر عباس عبد. "السياسة الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية – الأبعاد والدلالات." مجلة المرصد الدولي، العدد ١٥ (٢٠١٠): ٦. الرياض.
١٤. الزبيدي، مصعب عطية ذنون. الرؤية الأمريكية تجاه الجماعات المسلحة في شمال إفريقيا ٢٠٠١–٢٠٠٩. رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.
١٥. فوت، روزماري، س. نيل ماكفرلين، ومايكل ماسونية. الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية. ترجمة أحمد حالي الطيب غوردو. لندن: ٢٠١٦.
١٦. نجم الدين، حكيم الأدي. "التوازن بين الشركات الأمنية الخاصة بأفريقيا: حالة إفريقيا الوسطى." مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٤. http://studies.aljazeera.net
١٧. خلف، محمود. الاستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨ (أبريل ٢٠٠٧): ٩٢–٩٥. القاهرة: مؤسسة الأهرام
١٨. غرانت، هاريس. "لماذا تُعد إفريقيا مهمة للأمن القومي الأمريكي". المجلس الأطلسي، ٢٠١٧. https://www.atlanticcouncil.org/in_depth

١٩. معهد الحوكمة الديمقراطية (" .(IDEGالعلاقات الأمريكية الإفريقية: ورقة موقف لغرب إفريقيا الناطقة بالإنجليزية - التقرير النهائي". أكرا: معهد IDEG ومؤسسة بناء القدرات الإفريقية، يوليو ٢٠١٤.
٢٠. رودريغز. دليل الوجه الأبيض للعلاقات بين الصين وأوروبا وإفريقيا. ٢٠٢٥.
٢١. فرانسيسكو خوسيه ب. س.، كارلوس ر

المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Journal, no. 144 (2001): 196–200. Cairo: Al-Ahram Institution.
2. Khalaf, Mahmoud. "The U.S. Strategy for Leading the African Command." Al-Siyassa Al-Dawliya Journal, no. 168 (April 2007): 92–95. Cairo: Al-Ahram Institution.
3. Ali, Ahmed Hamed. "The Geostrategic Importance of African Oil in the Map of International Competition." Tikrit University Journal, vol. 28, no. 10 (2021): 190–201.
4. Al-Sayed Ahmed, Sami. U.S. Policy Toward the Conflicts in the Horn of Africa: Cold War Seats. 1st ed. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2010.
5. Al-Sayed, Ahmed, Sobhi Qunsuwa, and Rania Hussein Khafaga. "Aspects of U.S.-China Competition in the Horn of Africa." African Studies Journal, vol. 46, no. 3, pt. 1 (July 2024): 137.
6. Barham, Hadi Mohammed. U.S.-China Competition in Africa after the Cold War (1991–2010). Digital book, 2014.
7. Jarsh, Adel. The American Strategy Toward the African Continent: An Analytical Study. Berlin: Arab Democratic Center, 2014.
8. Al-Rubaie, Kawthar Abbas Abdul. "U.S. Policy Toward Africa: Dimensions and Implications." Al-Marsad Al-Duwali Journal, no. 15 (2010): 6. Riyadh.

9. Bokhoush, Mostafa. "The African Sahel Region: Reality and Challenges." Journal of Middle Eastern Studies, no. 64 (2014): 75.
10. Alwan, Saad Obaid, and Mustafa Abdul Karim. "International and Regional Competition in the Horn of Africa and Its Impact on Middle Eastern Security." Iraqi Academic Scientific Journal, Tikrit University, 2015: 140.
11. Al-Zubaidi, Musab Atiya Thanoon. The American Perspective on Armed Groups in North Africa (2001–2009). Mosul University Thesis, 2009: 324.
12. Foot, Rosemary, S. Neil MacFarlane, and Michael Mastanduno. American Hegemony and International Organizations. Translated by Ahmed Hali Al-Tayeb Gourdo. London: 2016.
13. Bulmer-Thomas, Victor. Empire in Retreat: The United States between Past, Present, and Future. Translated by Tawfiq Sakhan. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2022.
14. Al-Shirbini, Mourad. "U.S.-China Competition over Areas of Influence in East Africa (2012–2023)." African Studies Journal, vol. 46, no. 1, pt. 1 (2024): 400.
15. Abbas, Jehan Abdul Salam. "The Tripartite Economic Competition in Africa." African Readings. http://qiraatafrican.com
16. Boumediene, Arabi. "The African Sahel within the American Security Architecture." African Readings, 2016. http://qiraatafrican.com
17. Najm al-Din, Hakim al-Adi. "Balancing Private Security Companies in Africa: The Case of Central Africa." Al Jazeera Center for Studies, 2024. http://studies.aljazeera.net
18. Gharsh, Adel. U.S. Strategic Direction Toward the African Continent: An Analytical Study. Arab Democratic Center, 2014.
19. Ali, Ahmed Hamed. (Previous source cited), p. 201.
20. Barham, Hadi Mohammed. (Previously cited source), p. 153.

21. Grant, Harris. Why Africa Matters to U.S. National Security. Atlantic Council, 2017. https://www.atlanticcouncil.org/in_depth
22. IDEG (Institute for Democratic Governance). U.S.-Africa Relations: Anglophone West Africa Position Paper – Final Report. Accra: IDEG & The African Capacity Building Foundation, July 2014.
23. Odrigues. The Paleface Handbook on China-Europe-Africa Relations. 2025.
24. Francisco Jose, B.S., and Carlos R